في فلسفة العدالة والقانون الانتخابي

الدكتور محمد شقير

العدالة هي من أكثر المفاهيم شيوعاً، وهي الهدف الأساس لرسالات الأنبياء، وموئل البحث الفلسفي، وشعار العديد من الأحزاب والحركات.. لكنها في الوقت نفسه من أقل المفاهيم اعمالاً وتسييلاً، ومن أندر القيم فعلاً وتطبيقاً. ولعل اسباباً عديدة تقف خلف تعطيل مفهوم العدالة عن أن يأخذ مداه، ويوظف طاقته، في أكثر من ميدان اجتماعي وغير اجتماعي.

تبدأ الاشكالية في بعدها النظري، في دراية فلسفة العدالة وحقيقتها، حيث ينحو البعض الى تقديم تفسيرات اقرب ما تكون الى المعالجة اللغوية، التي تستبدل تعبيراً بآخر. في حين ينحو آخر الى تقديم تفسير ينتقص من قيمة العدالة، او يشوه معناها. او يحاول البعض ان يرى العدالة في نفسه، بمعنى ان يسقط رؤيته او مصلحته او ميله على العدالة، لتصبح نفسه معياراً لها، يصحبها انى شاء ويميلها انى اتجه هواه.

ثم يتجه البحث الى الشروط الواجب توفرها لتحقيق العدالة، بعد ان نتجاوز البعد النظري، وهنا يحتاج الامر الى ان يتوفر في المرء الكثير من الشروط ذات البعد التربوي والأخلاقي والروحي، حتى يمكن له ان يقيم للعدالة علماً، فمن لم يتربى على العدالة لا يستطيع ان يقيمها، ومن لم تنشأ أخلاقه عليها لا يمكن له ان يجريها، ومن لم تتصهر نفسه مع جوهرها لن يجد الى تذوقها سبيلاً.

العدالة ليست مفهوماً تجريدياً يستعصي على التنزل الى الواقع الاجتماعي، وليست حكراً على ميدان أو آخر، بل تتصف بالشمول لجميع أبعاد الاجتماع الإنساني، وهي لا تقبل التجزئة، بمعنى ان من ينشد العدالة في وادٍ لا يمكن له ان يهجرها في وادٍ آخر، والا دلّ على انه ينشد سواها وان تغنى بها، هي في حقيقتها اقرب الى الذوقيات، تنال بالترقي وليس بالتمني، موطنها النفوس وليس النصوص، تنالها نفوس متعالية، فيما يهجرها كثيرون.

لا يمكن لها الا ان تتجلى، فهي لا تقوى على كتمان السر. فمن كان عادلاً، لا بد ان تحكي أفعالُه عدالتَه، وان تظهر عدالته في جوارحه. ومن لم يحصل له ذلك، فهو لا يملك ناصيتها وان انشد لها من

الشعر ديواناً. تسكن النفوس، لكنها تتجلى فعلاً وسيرة وجميل فعال. يغذيها العمل لكنها هي من يصدره، وتعطي له هوية وكياناً.

أما في اجتماعنا السياسي، فان العدالة ليست قيمة بذاتها، هي أداة من أدوات الصراع؛ الصراع على السلطة والدور والهوية، وهو يقود الى الصراع على كل شيء، وفي كل شيء، على الجغرافيا، والديموغرافيا، والإدارة، والمؤسسات، والسياسة... وصولاً الى قانون الانتخاب، بما هو مدخل لإعادة إنتاج السلطة وتوزيعها.

هنا الحاكم، نهم السلطة والشبق الى التغلم لها. وهذا ما يجعل من كلٍ حدودُه نهمُه، وميزانه مدى شبقه. هنا لا قاعدة نحتكم اليها، ولا عدالة نبني عليها. حدودك ما بلغت يداك والعدالة طوع لميل من هواك. مع انه لو صلحت النوايا واستقامت السجايا، فإن من اوليات السياسة ان تقوم على العدالة. وان مقابل العدالة المنتقصة ليس نصف عدالة، بل هو ظلم بغض النظر عن درجته. وان قانون انتخاب يقوم على الظلم والاقصاء والاحتكار والتمدد على حساب الآخرين والتغول عليهم، هو قانون غير عادل، ولن ينتج استقراراً، ولن يساعد الوطن على الخروج من ازماته، ولا يبني دولة، ولا يوصل الى مدنية.

ومن اعجب العجب في بلادنا، ان الجميع يغني للدولة، وينشد لبنائها، وهو يعرف اية وسيلة تقود الى صناعتها على مستوى الفعل الانتخابي، لكنه لا يتوانى عن هجران كل ما يقود الى بناء تلك الدولة ونقض اركانها، قبل ان يصيح الديك ثلاثاً.

إن نحر العدالة على مذبح الفعل الانتخابي يؤدي الى التسيب في كل شيء. عندما نتفق على اقصاء العدالة، يعني اننا لن نتفق بعدها على شيء. لانه لن يبقى عندها اي ناظم لحياتنا السياسية، بما فيها قانون الانتخاب. وعندما نقصي العدالة كقانون، يعني اننا فتحنا ابواب الصراع على كل شيء. لانه اذا لم نرضخ لقانون العدالة، فان البديل قانون "وما ملكت يمناك".

ان مؤدى اقصاء العدالة الانتخابية عن الاجتماع السياسي اللبناني هو الفوضى، والصراع المنفلت، والذرائعية غير المنضبطة، والتأسيس لتفكيك الدولة عروة عروة، وايجاد نقيضها من القبليات السياسية والاحتماء بها، وتعزيز الطائفية، والرجوع القهقرى الى عصر ما قبل الدولة، وتوفير بيئة خصبة للفساد وعدم الاستقرار، وايجاد ديناميات مطردة لتدمير المجتمع، وتعطيل اية قدرة لديه على الاصلاح، والتطوير، وبناء الدولة المدنية العادلة.

نحن لا نسرف في القول في بياننا لتداعيات عدم الارتكاز على العدالة في الفعل الانتخابي، لان اي اجتماع سياسي، لا يتوفر فيه ناظم قيمي ليحتكم اليه، ويُذعن لمترتباته، فمعنى ذلك التأسيس للانفلات، وللانتظام في ذلك الاجتماع، ولجعل منطق التغلب بديلاً عن منطق القيم، وهو ما يفتح شهية مجمل الأطراف والمكونات السياسية وغير السياسية على ممارسة التغلب، والسعي الدؤوب الى تغيير موازين القوى، والاستعانة بالخارج، وايجاد بيئة خصبة للصراع المستديم على السلطة، وتناتش الدولة ومؤسساتها.

إن معنى التخلي عن العدالة هو الانزلاق الى اللاعدالة، وما يؤدي اليه ذلك من دفع المجتمع والدولة الى الانحدار، بمعزل عن الدرك الذي يبلغه. اذ ان من يقبل باللاعدالة على مستوى الفعل الانتخابي، هو حاضر لان يقبل بها في مجالات اخرى: سياسية او اجتماعية او اقتصادية... واذا تبين ان الاجتماع السياسي يقبل التواطؤ على العدالة في ميدان، فمعناه انه يقبل التواطؤ عليها في بقية الميادين، وان من يقبل ان يجافي العدالة عند اول اختبار، فهو يقبل مجافاتها في كل دار او نهار.

إن من يفتقر الى العدالة في نفسه لا ينتظر منه ان يجريها في فعله وسياسته، سواءً على مستوى قانون الانتخاب، او اي أمر آخر يهم الوطن والمواطن لان العدالة في الفعل والممارسة لا تتخلف عن العدالة في النفس والوجدان ولان العدالة اذا تشكلت حقيقتها، لا تتخلف عنها تجلياتها. كما لا تجزئة فيها، ولا تفكيك بين مترتباتها، فمن كان ينادي بالعدالة في ميدان، صدقُه ان ينادي بها في جميع الميادين، ومن هجرها في آن، دليل انه يغفل في كل آنٍ وحين. واذا كانت الدولة لا يبنيها الا رجالها، فان العدالة لا يقيمها الا ابناؤها الشرعيون.

الا تعني الديموقراطية صحة التمثيل؟ الا تؤدي صحة التمثيل الى انتظام القانون الانتخابي على اساس العدالة غير منقوصة؟ الا تستلزم عدالة ذلك القانون اعطاء كل ذي حق حقه، على مستوى التمثيل الانتخابي؟ الا يقود ذلك الى ان يأخذ كلٌ بحسب حجمه التمثيلي، لا زائداً ولا منقوصاً؟ الا يوصل ما تقدم الى ان النسبية غير المقطعة على مساحة الوطن، هي التعبير الاوحد عن تلك العدالة؟ الا نستنتج مما سبق ان النسبية العابرة للطوائف والمذاهب والجغرافيا، هي التعبير الحصري عن العدالة الانتخابية؟ وان من كان ينطق صدقاً انه يلتزم الديموقراطية ويريد الدولة المدنية، فما عليه الا ان يقبل بالنسبية مع الدائرة الواحدة على مستوى الوطن كل الوطن، حتى يأخذ كلٌ حقه غير منقوص او مزود، بهذا نؤسس للعدالة في الوطن.

ان هذا القانون يمتلك العديد من الايجابيات التي ينبغي الوقوف عندها ملياً، منها انه يسهم الى حدّ بعيد في قطع الشهية على التغول الانتخابي. ومنها انه يسهم في تظهير الواقع السياسي اللبناني كما هو، من دون اي تشوه او تزييف. ومنها انه يؤدي الى تمثيل الجميع، واتاحة الفرصة لجميع المكونات اللبنانية لتحمل مسؤولياتها الوطنية. ومنها انه يدفع الى الاعتدال وتعزيزه في اجتماعنا السياسي اللبناني، لأنه لن يستطيع عندها اي مكون لبناني لوحده او اذا اجتمع معه آخر، من ان يحكم بمفرده او بمعية ذلك الآخر، بل سوف يحتاج الامر الى تشكيل ائتلاف واسع لممارسة الحكم، وهذا يعني ضرورة ان تعمد مجمل مكونات الاجتماع السياسي اللبناني الى التصالح مع بعضها، والتواصل فيما بينها، لاعادة انتاج السلطة. وهو ما يدفع جميع المكونات السياسية، الى اعادة تشكيل مشروعها السياسي، بطريقة تأخذ بعين الاعتبار هواجس بقية المكونات ومصالحها وتطلعاتها، هو ما يؤدي الى اعادة تشكيل خطاب سياسي، تواصلي، وتقريبي، وحواري، يعمل من اجل تعزيز ثقافة العيس المشترك، وبناء علاقات سوية وصحية بين جميع المكونات السياسية في لبنان، واعادة بناء الدولة على اساس قيم العدالة بدءاً من قانون الانتخاب.